المحاضرة الخامسة

المبحث الثاني: الحماية الدولية للبيئة

لما كانت مشكلة تلوث البيئة – من الناحية القانونية– تشتمل على الإضرار بمصلحة معينة وهي حياة الناس، فإن القانون يتدخل في هذه الحالة لوضع الضوابط والأسس القانونية لحماية هذه المصلحة، عن طريق النظام القانوني الداخلي والنظام القانوني الدولي، وذلك للحد من أضرار التلوث.

إن الجهود المبذولة لحماية البيئة داخل أقاليم الدول تبقى محدودة الفاعلية، ما لم تكن هناك جهوداً دولية تواجه الأخطار المحدقة بالبيئة، من خلال مجموعة من القواعد القانونية والأعمال التي تجري في المناطق التي تدخل في الإختصاص الإقليمي لدولة من الدول. وهذه النقطة هي المنطلق للقانون الدولي للبيئة.

بدأ فقهاء القانون الدولي تناول مشكلة التلوث من خلال محاولات قانونية متفرقة، ثم جاءت دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة مشاكل الإنسان والبيئة، ليتم عقد مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢م، وتحت شعار "**لا نملك إلا كرة أرضية واحدة**"، وفي ذلك إشارة إلى **أن البيئة كلٌ واحد لا يتجزأ**، وأن البشر مهما تباعدوا فأنهم يعيشون على ذات الأرض ويواجهون نفس المشاكل. وقد إنتهى المؤتمر إلى تبني مجموعة من المبادئ والتوصيات الهامة والتي تشكل الأساس والمرجع لكثير من قوانين حماية البيئة.

وفي إطار المفهوم المتكامل للبيئة، وتحت تأثير أخطار التلوث، وإعترافا بالحاجة الملحة لتطوير قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ عليها، بدأت مشكلات البيئة تفرض نفسها على الساحة الدولية، لتجد مكانا لها في القانون الدولي العام، لينشأ فرع جديد للقانون الدولي وهو "**القانون الدولي للبيئة**".

المطلب الأول: التعريف بالقانون الدولي للبيئة

نتيجة لتطور القانون الدولي، فقد تطورت مفاهيمه وخصائصه ونظرته للإنسان وحقوقه. لذا سنتعرف هنا على جوهر القانون الدولي للبيئة، وما يمثل للإنسان من حق فيه.

الفرع الأول:مفهوم القانون الدولي للبيئة وخصائصه

للقانون الدولي للبيئة مضامينه وخصائصه التي تميزه عن غيره من فروع القانون الدولي. وهي:

أولاً: مضمون القانون الدولي للبيئة

يُعرف القانون البيئي على أنه "**القانون المتعلق بحماية الكون ومن عليه من الأنشطة التي تؤثر في الأرض والقدرة على إستمرار الحياة عليها**". وبذلك يختص هذا القانون بالبيئة بهدف المحافظة عليها وحمايتها. ولا يقتصر دوره على البيئة الطبيعية (الأرض والهواء والماء)، بل يشمل كذلك البيئة البشرية مثل الأوضاع الصحية والإجتماعية، وغير ذلك من الأوضاع التي يخلقها الإنسان وتؤثر في بقائه على الأرض. فقانون البيئة يركز على الإنسان ومدى تأثيره على المحيط الخارجي الطبيعي والصناعي.

أما القانون الدولي للبيئة فيُعرف على أنه "**مجموعة القواعد القانونية الدولية العرفية والإتفاقية التي تهدف إلى المحافظة على البيئة من التلوث**". فهي تنظم نشاط الدول في مجال منع وتقليل الأضرار المختلفة للبيئة. وهدف هذا القانون هو منع أو تقليل أو السيطرة على التلوث البيئي عبر الحدود الوطنية مع إيجاد نظام قانوني فعال لإصلاح الأضرار الناجمة عن هذا التلوث.

أن علاج مشاكل البيئة لابد أن يكون علاجا دوليا، لأن البيئة مترابطة العناصر ولا يعرف لها حدود أو فواصل معينة، كما أن مصادر التلوث يمكن أن تنتقل من خلال مسافات بعيدة عبر البحار أو الأنهار أو الفضاء الجوي. وأن معالجة مشاكلها أمر صعب ومكلف. لذلك لابد من التعاون الدولي في هذا المجال. لأن البيئة من المجالات التي يبدو الإرتباط فيها وثيقاً إلى أبعد الحدود بين القانونين الداخلي والدولي.

ثانياً: القواعد القانونية الخاصة بالقانون الدولي للبيئة

١- إلتزام الدول بعدم إحداث أضرار بالبيئة في دولة أخرى أو لمناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية لأية دولة: تمتلك الدول كامل السيادة على إقليمها، وما يحتويه من موارد وثروات، وحق الإستغلال والإستثمار. ولكن هذه السيادة ليست مطلقة، بل مقيدة بواجب عدم التسبب بأضرار للدول الأخرى. وعليه،

يتوجب على الدول العمل على عدم إنتقال التلوث خارج أراضيها، سواء لأراضي دولة أخرى، أو لمناطق خارج الولاية الوطنية للدول.

يعد هذا المبدأ تعبيرا عن وحدة البيئة الإنسانية، حيث أكد أن الدولة مسؤولة عن أنشطتها التي تحدث آثارا ضارة في مناطق خارج نطاق ولايتها، سواء أكانت تلك الأنشطة مشروعة أم غير مشروعة. ولا تقتصر مسؤولية الدولة عن الأنشطة التي تجري على إقليمها، بل تمتد لتشمل النشاطات التي تقع خارج ولايتها الإقليمية ولكنها تخضع لسيطرتها أو لرقابتها. كذلك يشمل إلتزام الدولة بألا تأذن أو تسمح بإستخدام إقليمها للقيام بأعمال تتعارض وحقوق الدول الأخرى.

٢- **المسؤولية عن الأضرار البيئية:** تعد المسئولية القانونية عن الأضرار جزء لا يتجزأ من أي نظام قانوني، ويتوقف مدى فعالية النظام القانوني على مدى نضوج قواعد المسؤولية فيه. وحماية البيئة من التلوث لا تقتصر على السيطرة على أنواع التلوث والحد من آثارها، بل يجب أن تصل إلى الفاعل ومعاقبته وجبر الضرر للمضرور (سواء كان شخصا طبيعيا أم معنويا).

٣- أفضلية التعاون الدولي لحماية البيئة على قواعد المسؤولية الدولية (الحماية المنعية)

هناك شبه إجماع دولي على أن حماية البيئة الإنسانية حماية فاعلة ومؤثرة لا تتأتى إلا من خلال التعاون الدولي لمنع وقوع الضرر البيئي. فالغاية الأساس هي التركيز على الإجراءات الوقائية في منع حدوث الضرر البيئي. فسياسة المنع (منع الضرر) أفضل من الإصلاح والتعويض، لأنه كثيراً ما يعجز التعويض عن إعادة الحال إلى ما كان عليه. كما أن المصلحة المحمية هي مصلحة مشتركة، ينبغي على الجميع حمايتها.

وحيث أن مسألة حماية البيئة تشكل مشكلة عالمية تتطلب قدرا كبيرا من القدرة المادية والخبرة العلمية والفنية. لذا كان من الضروري تبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق السياسات. وهذا لا يتم إلا من خلال التعاون بين الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء، من خلال إبرام الإتفاقيات الثنائية أو المتعددة، على الصعيدين العالمي والإقليمي، بشكل مباشر، أو عن طريق المنظمات الدولية العامة أو المتخصصة.

كما أن إثبات المسؤولية الدولية في حق دولة ما وإلزامها بالتعويض، يتطلب تعاوناً دولياً، نظرا لوجود جملة من المشاكل والتعقيدات القانونية فيما يتعلق بتأكيد وجود الضرر، وتحديد مصدره، وآثاره الفورية والمستقبلية، وإثبات علاقة السببية بين مصدر التلوث والضرر الحادث، وكيفية التعويض عنه، إضافة إلى تحديد المحكمة المختصة بالفصل في دعوى المسئولية.